أكتوبر/تشرين الأول 11 OMMN

رقم الوثيقة: ASA 17/032/2001

بيان صحفي/رقم NUN/W

الصين/الحرب ضد الإرهاب ليست مبرراً للقمع

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إن مطالبة الحكومة الصينية اليوم بدعم دولي لحملتها على "الإرهاب" المحلي تثير مخاوف من تزايد قمع الجماعات منطقة جينيانغ يوغور ذات الحكم الذاتي. وكذلك من تزايد تدهور وضع حقوق الإنسان المتردي في المنطقة.

وقد جاءت هذه المطالبة التي عبر عنها متحدث باسم الحكومة في بكين في أعقاب أنباء وردت مؤخراً عن أن السلطات الصينية قد بدأت النشاط "الإرهابي والانفصالي" في منطقة جينيانغ يوغور. وقد أفصح مسؤولون محليون صراحةً عن أن الجماعات العرقية الانفصالية "هي هدف الإرهاب".

وقالت منظمة العفو الدولية إن السلطات الصينية لا تفرق بين النزعة الانفصالية هذه والنزعة التي تشمل عدداً كبيراً من "معظمهم أن يكون نوعاً من المعارضة السلمية كما أن الدعوة إلى الإسلام أو تعليم المبادئ الإسلامية يُعد في نظر السلطات نوعاً من التخريب".

ورغم أن منظمة العفو الدولية تقر بأن من واجب الحكومات أن تتخذ إجراءات ملائمة لضمان أمن مواطنيها فإنها تشعر بالقلق من أن السلطات تحاول استخدام أحداث يوم NN سبتمبر/أيلول في الولايات المتحدة كذريعة لقمع العنيف لأفراد الجماعات العرقية المسلمة في منطقة جينيانغ يوغور. "السلطات بأنهم "انفصاليون" و"إرهابيون" و"متطرفون دينيون".

وهذه الاتهامات تعطي صورة مشوشة عن واقع أكثر تعقيداً أصبح فيه كثير من الناس ممن لا ضلع لهم في أحداث العنف ضحايا لانتهاكات الإنسان. فمنذ منتصف التسعينات أُعدم عدة مئات من أهالي منطقة جينيانغ يوغور الذين اتُهموا بالاشتراك في مثل تلك الأنشطة كما اعتُقل آلاف آخرون وسجنوا وتعرضوا للتعذيب. ووُضعت قيود متزايدة على رجال الدين المسلمين وعلى ممارسة الشعائر الإسلامية في المنطقة.

ومن ناحية أخرى أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها من أن مطالبة الحكومة قد تؤدي إلى تجدد الإجراءات الحكومية ضد المشتبه في إقليم التبت.

للحصول على مزيد من المعلومات يُرجى الاتصال بمكتب الإعلام في منظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة هاتف OM/TQNP/SSRR/HW على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت وعنوانه: http://www.amnesty-arabic.org